



الأمن القومي اللبناني بين مطرقة السلاح الموازي وسندان الصّراعات الإقليمية!

إعداد
العميد الركن المتقاعد سعيد القزح

آب/أغسطس 2026

مقدمة

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، يُفهم الأمن القومي على أنه أساس بقاء الدولة، واستقرار مؤسساتها، وحماية مواطناتها ومواطنيها ومواردها من التهديدات الداخلية والخارجية. إلا أن هذا المفهوم في لبنان يتأثر بتعقيدات هيكليّة وتاريخيّة جعلته عرضة للتنافسات الطائفية والتفسيرات المتضاربة. لا تكمن المشكلة في صغر مساحة البلاد أو ندرة مواردها فحسب، بل في جوهرها، في صعوبة ترسيخ "السيادة" ضمن نظام سياسي قائم تاريخياً على تقاسم السلطة الطائفية وتوازنات هشّة، حيث غالباً ما تطغى الولاءات الطائفية والإقليمية على الولاء الوطني الأوسع.

يحدّد الأمن القومي قدرة الدولة على حماية مصادر قوّتها الداخليّة والخارجيّة، العسكريّة والاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة، من التهديدات الحاليّة والمحتملة في السلم والحرب، والحفاظ على هذا الأمن حاضراً ومستقبلاً من خلال رؤية استراتيجية محضرة ومتّقي عليها مسبقاً. يفترض هذا التعريف وجود سلطة سياسية وقانونية واحدة قادرة على صياغة هذه الرؤية وتنفيذها. وتنشأ الصعوبات عندما تضمّ دولة واحدة عدّة مراكز قوّة، كما هو الحال في لبنان.

يُعتبر لبنان حالة فريدة في مجال الأمن القومي والمقاربات الاستراتيجية. النظام السياسيّ التوافقي المتجذّر في التعددية الطائفية، منع قيام دولة عصريّة حديثة، تقوم على مبدأ المواطنة، والولاء للوطن. في حين أن موقع لبنان الجغرافي يصعبه مباشرة في خضمّ الصراع العربيّ الإسرائيليّ، ووسط تنافسات إقليمية ودولية معقّدة. وقد أدّت هذه الظروف مجتمعة إلى بيئة أمنية معقّدة، إذ تشاركت المؤسسات الرّسمية للدولة، الجيش وقوّات الأمن، مع بنى عسكريّة موازية. في الماضي، تجسّدت في المنظمات الفلسطينية والفصائل المسلّحة اللبنانيّة المتحالفة مع دول ومحاور خارجيّة واحتلالات إسرائيلية وسوريّة. أمّا اليوم، فيمثّلها حزب الله الذي بدأ تشكيله في العام 1982، وأعلن رسمياً في العام 1985، بذريعة مقاومة الاحتلال الإسرائيليّ لجنوب لبنان قبل عام 2000. ومع مرور الوقت، أصبح معضلة هيكليّة للبلاد، ممّا يثير تساؤلات جوهرية حول من يملك سلطة إعلان الحرب والسلم، ومن يمثّل الإرادة السياديّة للدولة اللبنانيّة.

أنشئت دولة لبنان الكبير في الشرق الأوسط عام 1920 كنموذج فريد قائم على التعددية الدينية والثقافية، وأخذ ذلك الطابع الرّسمي لاحقاً في الميثاق الوطني عام 1943. رأى البعض في هذه التعددية مصدراً للثراء الثقافيّ، إلا أنّها حملت أيضاً بدايات ضعف بنيويّ دائم. عجزت الدولة اللبنانيّة عن تلبية متطلبات "الدولة القومية" الحديثة. نظراً لأنّ الحياة السياسيّة في لبنان لطالما استندت إلى العلاقات بين زعماء الطوائف والقوى الأجنبية، فإنّ أيّ تغيير في موازين القوى الإقليمية قد أدّى مراراً وتكراراً إلى زعزعة الاستقرار في الساحة الداخليّة.

يركّز هذا البحث على معضلة استراتيجية معقّدة: كيف يمكن لدولة ما أن تحافظ على سيادتها واستقلالها السياسيّ، وتحمي أمنها القوميّ، وفي الوقت نفسه تواجه تنظيمات عسكريّة وأمنية تعمل جنباً إلى جنب مع مؤسساتها الشرعيّة، بتنظيمات تُوجّه بقرارات ودوافع متجذّرة في ولاءات أيديولوجيّة وسياسيّة عابرة للحدود؟ بالنسبة للبنان، يتعلّق السؤال أيضاً بكيفية إعادة بناء عقيدة أمنية سياديّة متماسكة تستند إلى السلطة الحصريّة للدولة على الدفاع والأمن وصنع القرار الاستراتيجي؟ إنّ الأمن القوميّ اللبناني لا يقتصر على الشأن العسكريّ التقنيّ المتعلّق بحماية الحدود البريّة والبحريّة فقط، فهو معضلة بنيويّة متجذّرة في الدولة نفسها. فيدون قوّة مسلّحة واحدة، ومع توزيع القرارات العسكريّة بين مراكز متعدّدة، تضعف فكرة السيادة بحدّ ذاتها. ويتحوّل لبنان إلى ساحة حرب بالوكالة، بينما تفقد المؤسسات الدّستوريّة قدرتها على أداء وظيفتها السياديّة. والنتيجة هي شلل سياسيّ وعزلة دولية مستمرة.

1. تأثير الهياكل المسلّحة العاملة خارج سلطة الدولة على السيادة اللبنانيّة وعقيدة الأمن القوميّ

يُعرّف عالم الاجتماع الألمانيّ ماكس فيبر¹ (Max Weber) إنّ الدولة هي تلك الجماعة البشريّة التي تطالب، ضمن حدود إقليم معيّن، بحسابها الخاص، وبنجاح، باحتكار العنف الماديّ المشروع. إذ إنّ ما يميّز عصرنا هو أنّه لا يُمنح الحقّ للمجموعات الأخرى أو للأفراد باللجوء إلى العنف إلا في الحدود التي تجيزها الدولة؛ فهي تُعتبر المصدر الوحيد لـ«الحق» في العنف. والدولة هي، ككلّ التشكيلات السياسيّة التي سبقها تاريخياً، رابطة سيادة قائمة على علاقة السيطرة التي يمارسها الإنسان على الإنسان بواسطة العنف المشروع (أو الذي يُعتبر مشروعاً). ولكي تظلّ الدولة قائمة، لا بدّ أن يخضع المحكومون للسلطة التي يطالب بها الحاكم.

¹ ماكس فيبر "العلم والسياسة بوصفهما حرفاً" ترجمة جورج أبي صالح (بيروت: المنظمة العربيّة للترجمة، 2011)، ص 131.

لا يقتصر الأمر هنا على مجرد امتلاك وسائل القوة، بل يتعداه إلى السُّلطة الحصريّة لشرعية استخدامها. أي إنّ الدولة وحدها هي التي تُحدّد من يحقّ له حمل السلاح، ومتى يُسمح باستخدامه، وتحت أيّ ظروف يكون هذا الاستخدام ضروريًا. إنّ هذا الاحتكار ليس أمرًا مُسلّمًا به، إذ يجب اكتساب شرعيّته وتجديدها باستمرارٍ من خلال القبول الاجتماعيّ. فإذا عجزت الدولة عن فرض احتكارها، أو رفضت جماعاتٍ داخليةً سلطتها، فإنّ السُّلطة تتوزّع. وبحسب شدة هذا التوزّع، قد تضعف الدولة أو قد ينهار هيكلها بالكامل. بناءً على هذا التعريف، تفقد الدولة شرعيّتها بمجرد أن تشارك السيطرة على وسائل القوة والإكراه مع منظماتٍ أو قوى غير نظاميّة، أو عندما تُدار أنظمة الأمن والجيش والمجتمع والاقتصاد والمالية خارج نطاق القوانين والمؤسسات الوطنيّة المسؤولة أمام الجمهور والدستور.

في لبنان، تعاني الدولة من عقدة نقصٍ وقصورٍ تجاه القوى غير الشرعيّة. بالرغم من أنّ الجيش اللبنانيّ وقوّات الأمن ملتزمون بعقيدة وطنيّةٍ وحافظون على مستوى عالٍ من الاحترافيّة، إلّا أنّهم على أرض الواقع يواجهون مناطق جغرافيّة شاسعة وقضايا أمنيّة أو استراتيجيّة خارجة عن سيطرتهم الفعلية. بمرور الوقت، أدّى تراكم هذه "المنظمات العسكريّة الرديّة" إلى إدارة مشوّهة للسُّلطة. بدأ هذا مع الوجود المسلّح الفلسطينيّ، لا سيّما بعد اتّفاقيّة القاهرة عام 1969، الذي تنازلت الدولة اللبنانيّة بموجبه عن سيادتها في منطقة العرقوب وعلى المخيمات الفلسطينيّة داخل لبنان، وتبعه اجتياح واحتلال إسرائيل متكرّر منذ العام 1978، ودخول جيش النظام السوريّ السّابق إلى لبنان في العام 1976 بواسطة جيش التحرير الفلسطينيّ ولاحقًا بغطاء قوّات الردع العربيّة، التي انسحبت منها النّول المشاركة كافّة، باستثناء القوّات السوريّة، والتي سيطرت على الحياة السّياسيّة والأمنيّة والاجتماعيّة في لبنان وأدارتها حتّى العام 2005 تاريخ استشهاد الرّئيس رفيق الحريري وانسحابها من لبنان، واستمرّ مع توسّع القوة العسكريّة لحزب الله بعد عام 1982، بذريعة مقاومة الاحتلال الإسرائيليّ للمناطق الجنوبيّة. والنتيجة هي نموذجٌ تفقّر فيه السُّلطة المركزيّة إلى الحقّ الحصريّ في الردع أو المبادرة العسكريّة.

إنّ العواقب على القانون والسيادة سيّئة للغاية، ومنها:

- أ. تآكل السُّلطة الدُستوريّة، وتراجع هيبة الدولة، وتفتّت السّيادة. بالرغم من أنّ الحكومة اللبنانيّة يُفترض أن تكون السُّلطة التّنفيذيّة المسؤولة عن الأمن والدّفاع، فقد تحوّلت إلى هيئةٍ إداريّة تُعنى بالخدمات وتتحمل أعباء الانهيار، وقد سُلبت منها صلاحيّات سياديّة رئيسيّة، بما في ذلك سلطة إعلان الحرب والسّلم، والتّصديق على الاتّفاقيّات الدوليّة، ومنها اتّفاقيّة ترسيم الحدود البحريّة بين لبنان وإسرائيل لعام 2022.
- ب. ظهور مناطق أمنيّة خارجيّة عن سلطة الدولة اللبنانيّة وأجهزتها الأمنيّة الرّسميّة، التي يتطلّب دخولها تصاريح غير رسميّة، بينما تُستخدم هذه المناطق نفسها كملاذاتٍ أمنيّةٍ للمجرمين أو مخازن للمعدّات العسكريّة دون رقابةٍ حكوميّة. يُفوّض هذا الوضع مبدأ المساواة أمام القانون لجميع المواطنين في لبنان، لأنّ داخل هذه المناطق، تُطبّق الجماعات المسلّحة قوانينها الخاصّة في مجالات الأمن والتّعليم والتّربية والحياة الاجتماعيّة والثّقافة.
- ج. فشل القضاء عمليًّا، فبات عاجزًا عن مقاضاة أعضاء هذه الجماعات المسلّحة أو التّحقيق في القضايا الحسّاسة، بما في ذلك انفجار مرفأ بيروت والاغتيالات السّياسيّة، وأبرزها اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري وشهداء ثورة الأرز، وصولًا إلى اغتيال لقمان سليم، في العام 2021، وإلياس حصروني في العام 2023. وقد سمح الخوف من إثارة اضطراباتٍ مدنيّةٍ أو نزاعاتٍ مسلّحةٍ بترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب.
- د. تخبّط العقيدة العسكريّة والأمنيّة وضعفها للمؤسسات الشرعيّة. وتتجلّى أخطر عواقب هذه المنطّقات المسلّحة غير الشرعيّة في عمليّة صنع القرار الاستراتيجيّ الوطنيّ وفي صياغة العقيدة العسكريّة للجيش اللبنانيّ التي ينبغي لها أن تحدّد بوضوح العدو والصّديق، وتحدّد مصادر التهديد، وتبيّن كيفيّة التّعامل معها، وتحدّد الآليّات الرّدع.
- هـ. يشكّل التّضارب في اتّخاذ قرارات الحرب والسّلم وممارسة سلطة القيادة والسيطرة عيبًا مقلّلاً لأيّ دولة. فسلطة إعلان الحرب أو عقد السّلام تمثّل أسمى تعبيرٍ عن السّيادة الوطنيّة. بموجب المادّة 65 من الدّستور اللبنانيّ، يتحمّل مجلس الوزراء مسؤوليّة اتّخاذ القرارات الرّئيسيّة، وعلى رأسها إعلان التّعبئة العامّة أو الحرب. مع ذلك، تظهر التّجارب العمليّة، إلى أنّه في عدّة مراحل تاريخيّة، كحرب تمّوز 2006، والتّخلّص في الحرب السوريّة، وحروب إسناد غزّة وإيران والانتقام للإمام الخامني، تمّ اتّخاذ قرارات الدّخول في هذه الحروب من قبل فصيل مسلّح تابعٍ عضويًّا للحرس الثوّريّ الإيرانيّ، مدفوعًا بولاءٍ أعمى ضاربًا بعرض الحائط المصلحة الوطنيّة العليا، ومجرّدًا المؤسسات الدُستوريّة من هذه الصّلاحيّات السّياديّة. وبمجرّد أن يُصبح بإمكان هكذا فصيل مسلّح أن يُقرّر، وفقًا لشروطه الخاصّة، متى تبدأ الحرب ومتى تنتهي، يتحوّل الجيش اللبنانيّ إلى قوّة "منلقية" أو يقوم بـ "ردّ فعل".

وهذا ما يجعله عاجزاً عن وضع خطة دفاع وطني شاملة ومتكاملة. كما يعجز الجيش عن تنسيق نيرانه أو تحركات وحداته مع قوة غير شرعية خارج قيادته العسكرية.

و. الاعتراضات السياسية على الانتشار والمهام: في بعض الأحيان فرضت الجماعات المسلحة غير الشرعية خطوطاً حمراء على تحركات الجيش اللبناني، مثل عدم السماح له بالانتشار في المناطق التي انسحب منها الجيش الإسرائيلي في العام 2000، والتي عاد ودخلها الجيش اللبناني في العام 2006 بعد صدور القرار 1701. عملياً، قد يمنع هذا الجيش من ممارسة سيطرة كاملة على مناطق داخلية ومعابر حدودية معينة أو تفتيش شحنات محددة. وبذلك، تُفرغ فكرة "الأمن القومي الشامل" من معناها، ويصبح نشر القوات الشرعية مسألة تسوية سياسية بدلاً من كونه ضرورة عسكرية بحتة.

ز. تداعيات مدمرة على السلم الأهلي ومعنى المواطنة نفسه. يتجاوز تأثير الأسلحة الموازية الحدود والتكتات العسكرية، ليصل إلى السلم الأهلي والتسريح الاجتماعي اللبناني. وقد استخدمت هذه الأسلحة لترهيب الناس داخلياً، كما تجلّى في أحداث 7 مايو/أيار 2008، واحتلال بيروت وفرض اتفاق الدوحة، والتحديات الموجهة ضد القضاء، وأحداث الطيونة، وغيرها من المخططات التي استخدمت فيها القوة المفرطة لفرض أمر واقع عسكري وأمني.

ح. الحصار الدولي الجزئي، المفروض على تسليح الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي لأن المؤسسة العسكرية اللبنانية تعتمد بصورة شبه كلية، على المساعدات والمنح الدولية، وخاصة من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، لتوفير المعدات والسلاح والتدريب. ولأن العديد من الهيئات الدولية تصنف الفصيل المسلح غير الشرعي، على أنه "منظمة إرهابية" وذراع إرهابية في لبنان، فإن المجتمع الدولي يفرض قيوداً صارمة على أنواع أسلحة الردع التي تُزوّد بها القوات المسلحة اللبنانية. ونتيجة لذلك، لا يملك الجيش أي إمكانيّة للوصول إلى أنظمة الدفاع الجوي المتقدمة، أو الطائرات المقاتلة الثقيلة، أو الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، أو وسائل الحرب السيبرانية. وتخشى الدول المانحة من أن تقع هذه الأسلحة، أو التقنيات الكامنة وراءها، في أيدي الفصائل المسلحة غير الشرعية. ممّا يبقي الجيش في حالة من الضعف اللوجستي ويمنعه من تطوير قدراته القتالية الذاتية.

ط. تحميل الدولة تبعات لم تقرّها. عندما يندلع نزاع مسلح دون قرار حكومي، تُترك الدولة اللبنانية ومؤسساتها الرسمية، الدبلوماسية والاقتصادية والصحية والخدماتية، لتحمل الآثار الكارثية للدمار والنزوح وإعادة الإعمار. كما يتعيّن عليها التعامل مع المجتمع الدولي كطرف «مسؤول» قانونياً، رغم عدم مشاركتها في اتخاذ القرار.

II. تأثير الصراعات الجيو-سياسية الإقليمية والولاءات العابرة للحدود على الأمن الداخلي للبنان واستقلاله الاستراتيجي

يحتلّ لبنان موقعاً بالغ الحساسية والتعقيد. فهو يقع مباشرة على خطوط المواجهة في الصراع العربي الإسرائيلي، ويجاور سوريا، المتورطة بدورها في صراعات دولية وإقليمية متداخلة. وبمرور الوقت، حول هذا الموقع لبنان من "وطن مستقر" إلى "ساحة مكتشفة". يصبح هذا المجال أكثر خطورة عندما تتبنى القوى المسلحة المهيمنة عقائد أيديولوجية وولاءات سياسية عابرة للحدود، تُعلي مصالح "المحور الإقليمي" على مصالح الدولة اللبنانية. ولا تقتصر علاقاتها بالمحاور الخارجية على التحالفات السياسية العادية، بل تصل إلى حدّ الالتزام الأيديولوجي والمالي والعسكري الكامل. ويمكن رصد المحاور الأساسية التالية:

أ. المحور الإيراني، المعروف أيضاً بمحور الممانعة، الذي يضمّ حزب الله، ويمثّل أقوى ذراع استراتيجي للجمهورية الإسلامية الإيرانية على ساحل البحر الأبيض المتوسط. وترتكز علاقته الأيديولوجية مع إيران على مبدأ ولاية الفقيه، بينما تعزّز الروابط المالية والعسكرية العلاقة بينهما. ونتيجة لذلك، تشكل ترسانة الحزب جزءاً لا يتجزأ من منظومة الردع الإقليمية الإيرانية. لذلك، فإنّ المواجهة التي دخلتها إيران مع الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، أدخلت لبنان في أتون حرب مدمرة رغماً عنه، ودون موافقة غالبية الشعب اللبناني.

ب. المحور السوري والتبعية الكاملة. لعقود، وخلال الاحتلال السوري، سيطر النظام السوري على الأمن والسياسة في لبنان. ورغم انسحاب القوات السورية عام 2005، استمرّ لبنان في العمل كامتداد جيوسياسي لدمشق عبر تحالفات

من القوى اللبنانية والفلسطينية، المسلحة وغير المسلحة. وتداخلت مصالحها مع ضرورة الحفاظ على لبنان كشریان حياة اقتصادي وحاجز أمني للنظام السوري المنهار. ونتيجة لذلك، لم تتمكن الدولة اللبنانية من السيطرة الكاملة على حدودها البرية أو وقف تهريب الأشخاص والبضائع والأسلحة والمخدرات.

ج. المحور العربي والغربي. في المقابل، لا تزال قوى لبنانية أخرى على صلة وثيقة بدول الخليج والولايات المتحدة وأوروبا. ورغم أن علاقاتها ليست عسكرية بالمعنى المتعارف عليه في الميليشيات، إلا أنها تُفاهم النزاعات الداخلية، بحيث تدعو هذه الجماعات إلى نزع السلاح غير الشرعي وإنفاذ القرارات الدولية، بينما يصورها المعسكر المعارض كعملاء لمشاريع غريبة. وبذلك، يتضاءل أي أساس مشترك لبناء هوية وطنية موحدة.

د. تؤثر القوى المسلحة التي تسعى لتحقيق أجندات عابرة للحدود بشكل مباشر على كفاءة واستمرارية عمل المؤسسات الدستورية اللبنانية. ففي الديمقراطية البرلمانية، تحدد أغلبية البرلمان المسار السياسي للحكومة. أمّا لبنان، فيعمل بشكل مختلف: إذ تتشكل معادلته السياسية بفعل "تجاوز القوة" العسكرية. وكلما تعارضت الإجراءات الدستورية مع المصالح الاستراتيجية لتلك القوى المسلحة أو حلفائها الإقليميين، يصبح التعطيل المنهج وسيلة لفرض توازن القوى.

كل هذا يخلق تداعيات داخلية واستراتيجية على الأمن والاستقلال، والأهم من ذلك

أ. مصادرة قرار الحرب والسلم، إلى جانب الخضوع الاستراتيجي، لأن أول ضحايا الولاءات العابرة للحدود هو "الاستقلال الاستراتيجي" للدولة. في أي دولة ذات سيادة، يُعد قرار خوض الحرب أو الحفاظ على السلام الخيار الأكثر خطورة وأهمية. ولا يُتخذ إلا بعد نقاش مستفيض في مجلس الوزراء ومجلس النواب، وبعد تقييم دقيق للمصلحة الوطنية العليا والقدرات العسكرية والاقتصادية للبلاد.

ب. سقوط المظلة الدولية والقرارات 1559، 1680، 1701، إن عدم احترام الالتزامات الدولية والقيام بعملیات عسكرية هجومية أو إسناد عبر الحدود، شكّل خرقاً فاضحاً للقرارات الدولية التي وافق عليها لبنان، لا سيما القرار 1701، ما رفع الغطاء الدولي عن البلد وجعله عرضةً للاعتداءات والذمار الشامل دون رادع قانوني أخلاقي دولي.

ج. إزدياد احتمال نشوب صراع داخلي مع انهيار مفهوم "الأمن الوقائي والاستباقي"، أساس الأمن الداخلي. حيث إن الأجهزة الأمنية والعسكرية الرسمية تواجه صعوبة في أداء مهامها في ظل وجود أجهزة أمنية موازية وبديلة، لديها أجهزتها ومحققوها وسجونها، ووحدات الاختراق الاستخباراتي والسيبراني والجيش الإلكتروني وتستبيح الأمن الداخلي، كل ذلك يؤدي إلى احتكاكات ميدانية مع المواطنين والأجهزة الرسمية، وهذا ما يرفع من منسوب الاحتقان الطائفي والمناطق، وينتج شعور مكونات لبنانية معينة بـ"الغبين" والضعف أمام فائض قوة مسلحة لدى مكون آخر، بيئة خصبة لولادة تطرف مذهب وديني ومناطق. وتصبح الدعوات للتسلح الذاتي أو "الأمن الذاتي" أمراً رائجاً ومطلوباً من أغلبية المواطنين، مما يخلق ضعف الثقة بالدولة وقوانينها ويهدد السلم الأهلي ويفتح الطريق للعودة إلى منازعات الحرب الأهلية عند أي خطأ في الحسابات الميدانية.

د. الشلل المؤسساتي والدستوري المنهجي المستخدم كوسيلة للضغط الاستراتيجي، والذي يتجلى بوضوح في

1. حالات الفراغ في سدة رئاسة الجمهورية المتكرر، التي جعلت انتخاب الرئيس نفسه معصية وأداة للمساومة. فالفرق الذي يعتقد أنه يمتلك سلطة مطلقة، يستخدمها لفرض مشروع بحمي نفوذه ومؤسساته الاقتصادية والتعليمية والمالية غير الشرعية. ويحدث هذا رغم افتقار هذا الفريق للأغلبية البرلمانية، إذ يعتمد بدلاً من ذلك على قدرته على عرقلة الجلسات، بتواطؤ ومشاركة من رئيس المؤسسة الدستورية الأساسية، والعديد من الأطراف الأخرى الطامحة إلى مركز الرئاسة، والتي تعمل على دعم الخارجين عن القانون بتبرير امتلاكهم للسلاح واستباحتهم القانون مقابل منافع مادية وسلطوية.

2. حكومات التعتيل التي تنشأ عندما يُفرض اختلال موازين القوى على أرض الواقع إلى تأليف يُعرف، بحكومات الوحدة الوطنية. فإذا ما حازت أحزاب معينة على ثلث الأغلبية، يتحوّل مجلس

الوزراء إلى برلمانٍ مصغّر. وتُشكّل حينها الرّقابة والمساءلة، ممّا يسمح لأقلّيّة بالسيطرة على القرارات وممارسة الاستبداد على السّلطة التّفيذيّة، وتخلق ما يُسمّى بدكتاتوريّة الأقلّيّة.

٥. عزلة دبلوماسية انعكست على الأمن الاقتصاديّ العام، نظرًا لارتباط الأمن القوميّ الوثيق بالأمن الاقتصاديّ والماليّ. فيمجرّد أن فقد لبنان السيطرة على قرارات سياسته الخارجيّة، وأصبح ممّرًا لتهريب المخدرات إلى دولٍ أخرى، فقد شبكة أمانه الاقتصاديّ، وانقطعت صلته بعلاقاته مع الدّول العربيّة، ولا سيّما دول الخليج، التي تُشكّل شريان الحياة الحيويّ للاقتصاد اللبنانيّ من خلال الاستثمار المباشر والسياحة وتوظيف مئات الآلاف من اللبنانيين لديها. إلّا أنّ انخراط حزب الله في الصّراعات الإقليمية، بما في ذلك الحرب في اليمن والتّدخّل في الشّؤون الداخليّة لدول الخليج، واكتشافها للعديد من الخلايا التّخريبية المرتبطة به، قد أضرب بهذه العلاقات. فقد مُنعت الصّادرَات اللبنانيّة، ومُنع مواطنو تلك الدّول من دخول لبنان، ممّا أدّى إلى قطع تدفّقات العملات الأجنبيّة الحيويّة إلى الخزينة. وتراجعت التّقة أيضًا بين المؤسسات الماليّة الدوليّة، بما فيها صندوق النّقد الدوليّ والبنك الدوليّ، وكذلك الدّول المانحة، بالدّولة اللبنانيّة، وأصبحت هذه المؤسسات متردّدة في تقديم مساعدات اقتصاديّة أو ماليّة للبنان، لا سيّما بعد أن تخلّفت حكومة حسّان دياب عن سداد سندات اليوروبوند في عام 2020 تحت ضغطٍ من القوى المسيطرة عليها بحكم الأمر الواقع، ثمّ أنفقت مليارات الدّولارات على ما عُرف بالدّعَم الذي استعمل لنهب أموال المودعين وإفلاس المصرف المركزيّ، ودعم النّظام السوريّ السابق.

III. الإطار الممكن لبناء استراتيجية دفاعيّة وأمنيّة سياديّة موحّدة تحت سقف الشّرعيّة الدّستوريّة

تشكّل وثيقة الوفاق الوطنيّ التي وقّعها النّواب اللبنانيون في مدينة الطّائف عام 1989، المرجع الدّستوريّ المعاصر للجمهورية اللبنانيّة. وقد أنهت الحرب اللبنانيّة على أساس مبدأ "لا غالب ولا مغلوب". وكانت بنودها المتعلّقة بالأمن والسيادة واضحة وحاسمة. وبموجب البند الأوّل من الفقرة الثّالثة، كان من المقرّر حلّ جميع الميليشيات اللبنانيّة وغير اللبنانيّة وتسليم أسلحتها إلى الدّولة اللبنانيّة في غضون سنّة أشهرٍ من التّصديق على الوثيقة. كما كان من المقرّر أن تبسط الدّولة اللبنانيّة سلطتها على كامل الأراضي اللبنانيّة، بواسطة قواها الدّاتيّة.

تمّ استثناء حزب الله لاحقًا من هذا البند بذريعة "المقاومة" التي تهدف إلى تحرير الأراضي المحتلّة في جنوب لبنان، وسط ضغوطٍ من الاحتلال السوريّ آنذاك. إلّا أنّه من النّاحية الدّستوريّة والقانونيّة الصّريحة، فإنّ بقاء أيّ تشكيلٍ عسكريّ خارج إطار القوّات المسلّحة الرّسميّة، يمثّل خروجًا عن روح ونصّ اتفاق الطّائف، الذي تجسّد في الدّستور اللبنانيّ في العام 1990، والذي يربط الاستقرار والأمن، ببسط سلطة الدّولة وحدها على كامل الأراضي اللبنانيّة بواسطة قواها الشّرعيّة.

في أعقاب احتلال بيروت بعد أحداث 7 أيار 2008، واتّفاقيّة الدّوحة التي تلتها، أدرجت الحكومات اللبنانيّة المتعاقبة صيغة تسوية تُعرف بمعادلة "الجيش والشّعب والمقاومة" في بياناتها الوزاريّة. وبذلك، منحت شرعيّة سياسيّة لسلاح حزب الله. إلّا أنّ هذه المعادلة، من النّاحيتين الاستراتيجيةّة والدّستوريّة، تنطوي على عيوبٍ جوهريّة ومنها:

1. غياب التّكافؤ القانونيّ في هذه المعادلة، التي تضع مؤسسة دستوريّة، الجيش والقوى الأمنيّة، جنبًا إلى جنبٍ مع تشكيلٍ حزبيّ، تحت ذريعة المقاومة، غير خاضعٍ للمساءلة البرلمانيّة أو القضائيّة. ونتيجةً لذلك، يصبح من غير الواضح من يقود من في هذا الصّراع.

2. انتفاء الإجماع الوطنيّ، بحيث تفتقر هذه المعادلة إلى دعم شعبيّ أو سياسيّ واسع، بل وتوجّه الانقسام العميق. فالكثير من المكوّنات اللبنانيّة ترى فيها فرض مذهبٍ لبنانيّ معيّن إرادته عليها، من خلال فائز القوة الذي يشعر به، جرّاء امتلاكه السّلاح غير الشّرعّي، ممّا يفسّط عنها صفة "العقد الوطنيّ الجامع".

تُعَدُّ استراتيجية الأمن الوطنيّ، الوسيلة الضّروريّة لتنظيم العلاقة بين مقدّرات المجتمع وقدرات الدّولة. وبموجب الدّستور اللبنانيّ، يجب أن تسعى أيّ "سياسة دفاعيّة" مشروعة إلى إنهاء وجود الميليشيات المستقلّة، بدلًا من إضفاء الشّرعيّة عليها أو قوننتها تحت أيّ ذريعة.

بنظرة عملية، من الصعوبة بمكان، تفكيك منظمة ميليشياوية مسلحة راسخة ومجهزة تجهيزاً جيداً، تمتلك ترسانة صاروخية ضخمة، بقرار فوري على الورق، ولا من خلال مواجهات عسكرية داخلية قد تُشعل حرباً مدمرة. لذلك، ثمة حاجة إلى خارطة طريق مرحلية وتدرجية لوضع القدرات الدفاعية بتصرف الشرعية اللبنانية، من خلال إنشاء آلية تفاوض داخلية، مثل هيئة الحوار الوطني أو ما يعادلها، لمناقشة دمج القدرات العسكرية الموجودة خارج الدولة في المؤسسة العسكرية الرسمية، مع تحديد إطار زمني محدد للعمل على تحقيق ما يلي:

- أ. حصر امتلاك السلاح الثقيل والمتوسط والخفيف، واحتكار العنف، بالقوات المسلحة الشرعية الخاضعة مباشرة للسلطة التنفيذية اللبنانية، وتسليم هذه الأسلحة كافة إلى الجيش اللبناني، أو إعادة قسم منه إلى مصدره الأساسي والتخلص من وجوده بأي طريقة كانت، على غرار ما جرى بعد العام 1990 مع سلاح باقي الميليشيات.
- ب. فتح باب التطوع في القوي العسكرية والأمنية اللبنانية، وباقي مؤسسات الدولة، لمن تنطبق عليهم الشروط القانونية، مع مراعاة الخصوصية اللبنانية من ناحية التوازن الطائفي والديني، والتعهد بالتخلي عن أي انتماء حزبي سابق، والولاء المطلق للدولة، والتطبيق الصارم للقوانين على الجميع دون استثناء أو تمييز بين من يحظى بدعم فاضل والقوة والمواطن العادي.
- ج. بسط سلطة الدولة اللبنانية على كافة الأراضي والحدود اللبنانية، بواسطة قواها الذاتية الشرعية، دون أي شريك آخر لها. (تنفيذ قرارات الحكومة اللبنانية 5 و7 آب 2025، 2 آذار 2026 بالاستناد إلى اتفاق الطائف والدستور اللبناني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة 1559، 1680، 1701).
- د. إستعادة القرار الاستراتيجي وصلاحيته إعلان الحرب والسلام، أو حالة الطوارئ، أو عقد المعاهدات العسكرية بيد مجلس الوزراء مجتمعاً، باعتباره السلطة الدستورية التنفيذية العليا في البلاد، والممثل الشرعي لجميع مكونات الشعب اللبناني.
- هـ. تبني سياسة الحياد الإيجابي، وإبعاد لبنان عن الصراعات الإقليمية والدولية، مع تجنب الانضمام إلى أي تحالفات أو محاور عسكرية إقليمية، مثل المحور الإيراني أو غيره. وهو ما يحافظ على المبادئ الوطنية التي تحظى بإجماع لبناني، ولا سيما استقلالية الكيان اللبناني، ويجنب تحويل لبنان إلى منبر لأعمال عدائية عسكرية أو إعلامية ضد الدول العربية الشقيقة أو المجتمع الدولي. وإعادة صياغة السياسة الخارجية اللبنانية على قاعدة «المصالح اللبنانية أولاً»، مع الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة. ما يمنح لبنان "حصانة دبلوماسية"، محولاً إيّاه من ساحة صراع ومصدر قلق إقليمي، إلى مركز لحوار الحضارات وحل النزاعات والعمل الإنساني، معترف به دولياً. وهذا بدوره يفتح الطريق أمام الاستثمار وإعادة بناء الاقتصاد المنهار.
- و. دعم مبادرة السلطة التنفيذية، المتمثلة برئيس الجمهورية والحكومة اللبنانية، بالمفاوضات المباشرة مع إسرائيل، لوقف الاعتداءات والانسحاب من الأراضي المحتلة بفعل حروب الإسناد، وإعادة الأسرى، وإعمار القرى المهجرة، وعدم السماح لأي جهة خارجية بالتفاوض باسم لبنان، وإيجاد حل نهائي للتنظيمات المسلحة غير الشرعية، وإحلال السلام على الحدود كافة.
- ز. تعزيز القدرات القتالية والتقنية للجيش اللبناني من خلال الدعم العربي والدولي، الذي من شأنه أن يساهم في تمكين الجيش اللبناني من بسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية، ونزع الدريعة من يد الميليشيا التي تتذرع بالمقاومة.
- ح. الحصول على ضمانات عربية ودولية رسمية تصون لبنان من الاعتداءات الخارجية وتدعم استقراره الاقتصادي، بما يقلل من الحاجة للمطالبة بمصادر ردع موازية.

ط. إلزام لبنان الكامل بقرارات مجلس الأمن الدولي، وتحديداً:

1. القرار 1559 (2004): الذي يطالب بصون سيادة لبنان واستقلاله السياسي، ويدعو إلى حلّ وتفكيك جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وبسط سيادة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية.
2. القرار 1680 (2006): الذي يشدّد على ضرورة ضبط الحدود اللبنانية-السورية وترسيمها لمنع دخول الأسلحة إلى التّظاهرات العسكرية غير الشرعيّة.
3. القرار 1701 (2006): الذي وضع حدّاً لحرب تمّوز، وأكّد على تطبيق القرارات الدوليّة السابقة الخاصّة في لبنان، ونصّ على إنشاء منطقة خالية من أيّ أفراد مسلّحين أو أصول عسكريّة أو أسلحة بين الخطّ الأزرق ونهر الليطاني، باستثناء القوى الشرعيّة اللبنانيّة وقوات الأمم المتّحدة المؤقّتة العاملة في لبنان (UNIFIL). لكنّ عدم التّطبيق الكامل والجدي لهذا القرار أدّى مراراً وتكراراً إلى تعريض جنوب لبنان، وبالتالي البلد بأكمله، لموجاتٍ تدميريّة من الحروب والعمليات العسكريّة، من حرب إسناد غزّة في العام 2023 إلى حرب إسناد إيران والانتقام لمقتل المرشد الأعلى للجمهوريّة الإسلاميّة في إيران، والتي ما زلنا في خضمّها وأدّت حتّى الآن إلى احتلال مساحاتٍ شاسعة من الأراضي اللبنانيّة، وتدمير القرى والبلدات الجنوبيّة والضّاحية الجنوبيّة لبيروت وقرى أخرى في البقاع اللبناني، وسقوط آلاف الضّحايا من المقاتلين والمدنيين، وأسر العديد منهم من قبل القوّات الإسرائيليّة.
4. إخضاع العمليّة برمتها لإشراف برلمانيّ وقضائيّ شفّاف، الذي من شأنه أن يرسّخ شرعيّتها الدّستوريّة ويمنع تكرار ظهور الفصائل المسلّحة الموازية تحت غطاءٍ مؤسّساتي.

خلاصة وآفاق

يواجه لبنان في اللحظة الرّاهنة خياراً وجودياً حاسماً. فالنّموذج الذي قام على "تعايش الدولة مع الدولة" أو "السّلطة الشرعيّة مع البنى المسلّحة الموازية" قد وصل إلى أفقٍ مسدود، وأثبت عقمه، وتسبّب في انهيارٍ ماليّ واقتصاديّ واجتماعيّ وأخلاقيّ غير مسبوقٍ في تاريخ لبنان الحديث، وحروبٍ مدّيرةٍ وعودة الاحتلال إلى مساحةٍ كبيرةٍ من جنوب لبنان، مع التّهديد بتوسّعه.

إنّ استمرار هذا الواقع يعني تحلّل ما تبقى من مؤسّسات الدولة، وتحوّل البلاد تدريجيّاً إلى جغرافيا ساقطة أمنياً وقانونياً، ومستباحة بالكامل أمام التّوازنات الإقليمية المتغيّرة من سقوط النظام السوريّ السابق، وخلق سلطّةٍ سوريّةٍ جديدةٍ تضرر العداء للتّظيم المسلّح المسمّى "حزب الله" الذي انخرط بالحرب السوريّة مسانداً النظام السّاقط، ومن احتلالٍ إسرائيليّ حديثٍ لمساحاتٍ شاسعةٍ من جنوب لبنان. إنّ الواقع اللبنانيّ يقودنا إلى استنتاجٍ استراتيجيّ، إنّ الأمن القوميّ المستدام للبنان لا يمكن، بأيّ حالٍ من الأحوال، أن يتعايش مع مفهوم السّيادة المجزأة أو المنقوصة الصّلاحيّات، مع أنّ التّسويات الجزئيّة قد تُنتج كسب الوقت، فإنّ تغيير موازين القوى الإقليمية، قد يُنظر إليه كوسيلةٍ لضمان هيمنةٍ فصيلٍ على آخر. إلّا أنّ ذلك سيُعمّق الانهيار البنيويّ للبنان ويسرّع من تفكّكه وزواله ككيانٍ وكوطن. إنّ قيام دولةٍ لبنانيّةٍ حقيقيّة، سيّدة، مستقلّة وقابلة للحياة، يستوجب كسرٍ أساسيٍّ ومصيريٍّ لا غنى عنه، توحيد السّلطة الشرعيّة، وإعادة احتكار الدولة المطلق والحصريّ للقوّة، تحت سقف المؤسّسات الدّستوريّة والشرعيّة الدوليّة.

بناءً على ذلك، تنطوي التّوصيات التّفصيليّة لهذا البحث على ما يلي:

- أ. دعوةً فوريّةً لعقد مؤتمرٍ حوارٍ وطنيّ مغلقٍ يُخصّص حصراً لترجمة المبادئ الدّستوريّة لاتّفاق الطّائف إلى آليّاتٍ تنفيذيّةٍ من شأنها التّوصّل إلى استراتيجية الأمن الوطنيّ، التي تحدّد مصادر القوّة العسكريّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، والسّبل الكفيلة بأفضل استعمالٍ لها بما يؤمّن المصلحة العليا للدولة اللبنانيّة. وتحديد جدولٍ زمنيّ لإنهاء المنظّمات المسلّحة غير الشرعيّة، لبنانيّةً كانت أم فلسطينيّة، ووضع القرارات المتعلّقة بالحرب والسّلم تحت السّلطة الموحّدة لمجلس الوزراء.

ب. إزالة الغطاء السياسي عن السلاح غير الشرعي، وحصره بيد القوات الشرعية، وتجريم استخدامه أو التهديد بذلك في النزاعات السياسية أو القضائية أو العائلية والمناطقية، وتشديد تطبيق سيادة القانون وسلطة القضاء على الجميع بالتساوي.

ج. التأكيد على التزام لبنان المطلق والعملي بالقرارات الدولية 1559 و1680 و1701، مع تعزيز التعاون العثماني والميداني بين الجيش اللبناني وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، أو أي قوات دولية بديلة تشكل بعد انتهاء ولاية اليونيفيل، لضمان الاستقرار الكامل على طول الحدود اللبنانية، البرية والبحرية، وإزالة أي ذريعة لإسرائيل لمواصلة احتلالها وعدوانها.

د. وضع استراتيجية تسلح وطنية لتطوير وتحديث أسلحة الجيش اللبناني وقدراته التكنولوجية، مع التركيز على أنظمة الدفاع الجوي الحديثة والأسلحة المضادة للدروع ووسائل التعامل مع المفخخات والمتفجرات عن بُعد، وكل ما يساهم بتنظيف المناطق كافة من مخلفات الحروب، فضلاً عن قدرات الحرب السيبرانية، وأجهزة الرصد والمراقبة، حتى تتمكن المؤسسة العسكرية من أداء مهامها الدفاعية بحرفية عالية واكتفاء ذاتي كامل.

هـ. تبني وإعلان سياسة "الحياد الإيجابي"، وتطبيقها عملياً عبر الدبلوماسية واستعادة العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع دول العالم، ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، لتخفيف الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يعاني منها الشعب اللبناني.

و. إحكام السيطرة على المعابر، البرية والبحرية والجوية، وضبط الحدود، وتطهير إداراتها من أي نفوذ حزبي أو ميليشياوي، لقطع دابر التهريب المنظم والجريمة العابرة للحدود ونقل الأسلحة والعناصر بالاتجاهين، والعمل على إحباط أية مخططات لزعزعة الأمن والاستقرار في الدول المجاورة والصديقة كافة والتدخل في شؤونها الداخلية، واستعادة الثقة الدولية بالاقتصاد اللبناني.

إن سلوك هذا الدرب السبدي والدستوري الواضح، المرتكز على مبادئ الحرية والسيادة والشرعية والحياد الإيجابي، هو الممر الوحيد والأمن لإنقاذ لبنان، وإعادة بنائه وأبنائه كوطن رسالة، حر، سيد، ومستقل، يتساوى فيه جميع أبنائه تحت مظلة الدستور اللبناني.

السيرة الذاتية للكاتب

العميد الركن المتقاعد سعيد القزح

محلل عسكري واستراتيجي متخصص في تقديم القراءات والتحليلات حول النزاعات الجيوسياسية، والاستراتيجيات الدفاعية، والتطورات الأمنية. وهو ضيف دائم على عدد من القنوات الفضائية العربية والدولية، حيث يشارك في النقاشات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، والعمليات العسكرية، والحلول الدبلوماسية للنزاعات. هو شريك مؤسس في مركز التعاون وبناء السلام للدراسات، وهو منظمة غير حكومية مقرها بيروت، متخصصة في دبلوماسية المسار الثاني (**Track II Diplomacy**) وجهود المصالحة وبناء السلام. كما يحاضر في جامعة **E-Campus** في إيطاليا، حيث يدرس استراتيجيات الدفاع عن حقوق الإنسان في ظل النزاعات والحروب، وكذلك في المعهد الصيني للدراسات الدولية والاستراتيجية (**CIISS**) وقد شارك خلال مسيرته في العديد من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية حول القانون الدولي الإنساني، ودورات الأركان العسكرية، واستراتيجيات مكافحة الإرهاب، والقيادة في مجال حقوق الإنسان. شغل العميد الركن القزح منصب مدير مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الجيش اللبناني بين عامي **2018 و2019**. وهو حائز إجازة في العلوم العسكرية، وقد تخرج في الكلية الحربية اللبنانية في **6 أيار 1985**. وفي عام **2010**، تخرج في مدرسة الحرب في باريس - فرنسا (**École de Guerre**)، وحصل على شهادة خبير في إدارة الدفاع والقيادة الاستراتيجية. تدرج في الرتب العسكرية على النحو الآتي: ملازم أول عام **1988**، نقيب عام **1993**، رائد عام **1998**، مقدم عام **2003**، عقيد عام **2008**، و عميد عام **2015**. تقديرًا لخدمته العسكرية وشجاعته، مُنح العميد الركن القزح عددًا من الأوسمة والميداليات العسكرية.

Konrad-Adenauer-Stiftung e. V.
<https://www.kas.de/en/web/libanon>



The text of this publication is published under a Creative "Commons license: Creative Commons Attribution-share Alike 4.0 international" (CC BY-SA 4.0), <https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/legalcode>

ملتقى التأثير المدني

<https://cihlebanon.org>

وسط بيروت – شارع النبي – مبنى المرفأ 136 الطابق

الرابع – بيروت – لبنان

info@cihlebanon.org

أرضي: +961 1 986 760

خلوي: +961 81 624 012

+961 3 002 797

CIHLebanon

CIH_Lebanon

CIHCivicInfluenceHubLebanon

Disclaimer: The views expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily reflect the official policy or position of the "Civic Influence Hub" (CIH) and the Konrad-Adenauer-Stiftung or its Lebanon Office.

إخلاء مسؤولية: إن الآراء الواردة في ورقة السياسات تعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا تعكس بالضرورة السياسة الرسمية أو الموقف الرسمي لـ "ملتقى التأثير المدني" ومؤسسة كونراد آديناور أو لمكتبها في لبنان.